


[English](#) [العربية](#) [RSS](#)
[المدونة](#)
[الصفحة الرئيسية](#) « [تصريحات صحفية](#)

الإنتهاكات ضد المحامين، عقبة أخرى في طريق العدالة الجنائية

العدالة الجنائية

الأربعاء 15 أكتوبر 2014

تبدي المنظمات الموقعة أدناه قلقًا شديدًا للمناخ العدائي الذي يضطر المحامون إلى العمل فيه، وخصوصًا أولئك المترافعين عن سجناء سياسيين.

لقد تمكنا من توثيق نمط بئير انزعاجًا من تصاعد الإساءات التي بلغت في الوقت الحاضر إلى حد تورط بعض القضاة العاملين فيها، وسط مناخ من ترسيخ الإفلات من العقاب. وهذه التعديلات لا تنتقص من حقوق المحامين في ممارسة مهنتهم فحسب، بل إنها تمثل أيضًا انتهاكات جسيمة لحقوق المتهمين في الدفاع عن أنفسهم.

وقد أبلغ محامون عديدون عن اعتداءات بدنية، ولفظية، وتهديدات، وتخويفٍ على أيدي أفراد الأمن، وعن أنه كثيرًا ما يحرم السجناء السياسيون من حقهم في الاجتماع بهم على أفراد، كما أنهم يجدون صعوبة متزايدة في الوصول إلى الوثائق الرسمية المتعلقة بقضاياهم. وفي إحدى الحالات، أحيل محامو بعض السجناء السياسيين إلى التحقيق الجنائي لمطالبتهم بحقوق موكلهم، كما يتبين من الشهادات التي جمعتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

ولهذا فإن المنظمات الموقعة أدناه تستحث المسؤولين المختصين، بمن فيهم وزير الداخلية محمد إبراهيم، ووزير العدل محفوظ عبد القادر، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار حامد عبد الله، على ضمان قدرة وحق المحامين في ممارسة مهنتهم دون أي من العوائق المذكورة، وعلى التحقيق في تلك الوقائع ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات. كما تتناشد المنظمات الموقعة أدناه، نقابة المحامين أن تقوم بدورها في الدفاع عن حقوق المحامين واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف مثل تلك الانتهاكات فورًا.

في شهر سبتمبر الماضي، قام القاضي محمد ناجي شحاتة بإحالة ثلاثة محامين إلى النيابة للتحقيق، عقب مطالبتهم بسماع موكلهم - الناشط السياسي أحمد دومة - من داخل القفص الزجاجي الكاتم للصوت، الذي وضع فيه، في أثناء الجلسة.

وفي نفس الشهر اعتدى أفراد من الشرطة على المحامية ياسمين حسام بحسب أقوالها أمام باب المحكمة في أثناء محاكمة الزميلة يارا سلام - مسؤولة ملف العدالة الانتقالية في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - التي تواجه تهمة الانضمام إلى مظاهرة بدون تصريح. تقول الأستاذة ياسمين إنها تعرضت للكلمات، وللجر من شعرها وذراعيها، وللاعتداء اللفظي واللمس غير اللائق. وفيما بعد رفض ضباط الشرطة المسؤولون عن أمن المحكمة بشكل قاطع تحرير محضر بالواقعة، واكتفوا بإقناع الجاني الرئيسي بالاعتذار. وقد قامت ياسمين بإيداع شكوى رسمية لدى النيابة العامة.

وفي توقيت سابق في السنة الحالية، تعرض المحامي عمرو إمام للتهديد بالسلاح في أحد أقسام الشرطة بعد استعلامه عن عدد من المحتجزين، الذين تم اعتقالهم في مظاهرة. وقد أصيب إمام في صدره بكعب بنديقية وطُلب منه الانصراف، وإلا أطلق عليها الرصاص.

إن المنظمات الموقعة أدناه تشير وتنبه إلى خطورة الانتهاكات التي يواجهها المحامون، وإلى أنها مخالفة للقانون 17 لسنة 1983، والمعايير الدولية المفصلة في المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، التي تم تبنيها في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في سبتمبر 1990، وتذكر بضرورة تمكين المحامين من الدفاع عن موكلهم وممارسة مهنتهم دون خوف من الملاحقة القضائية أو العنف أو أي شكل آخر من أشكال التخويف أو التضييق.

علاوة على هذا، فإن المنظمات الموقعة أدناه تدعو السلطات المختصة إلى ضمان إتمام إجراءات المحاكم في مناخ يساعد على احترام الحق في المحاكمة العادلة، وهو الحق الذي يتعرض للانتهاك العلني بفعل القيود التي يواجهها المحامون في الحصول على الوثائق الرسمية ذات الصلة، والاجتماع بموكلهم على أفراد.

الموقعون

- الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- مصريون ضد التمييز الديني
- مؤسسة قضايا المرأة المصرية
- مؤسسة المرأة الجديدة
- مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- مركز هشام مبارك للقانون
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- مركز النديم
- نظرة للدراسات النسوية
- المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية



محتوى الموقع منشور بخصه المشاع الابداعى المنسب للمصدر - لغرض الأغراض، الربحية، الاصدار 3.0 غير المؤتمنة.

[Mobile Site](#)